

Distr.  
GENERAL

A/50/880  
S/1996/126  
23 February 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة الحادية والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الخمسون  
البنود ١٠ و ٢٠ (ب) و ٢٨ و ٣٠  
و ٨١ و ٩٢ من جدول الأعمال  
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة  
تعزيز وتنسيق المساعدة الإنسانية  
والمساعدة الغوثية التي تقدمها  
الأمم المتحدة في حالات الكوارث،  
بما في ذلك المساعدة الاقتصادية  
الخاصة: تقديم المساعدة  
الاقتصادية الخاصة إلى فرادى  
البلدان أو المناطق  
الحالة في البوسنة والهرسك  
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن  
والتعاون في أوروبا  
صون الأمن الدولي  
الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦  
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم لجمهورية بلغاريا لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويشرفه، بناء على تعليمات من حكومة جمهورية بلغاريا، أن يحيل، طياً، نص البيان الذي أدلى به رئيس وزراء جمهورية بلغاريا، سعادة السيد جان فيدينوف، بشأن سياسة بلغاريا الخارجية ومستقبل منطقة البلقان، في اجتماع عقده مع أعضاء السلك الدبلوماسي في صوفيا في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ (انظر المرفق).

ويغدو الممثل الدائم لبلغاريا ممثناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٠ و ٢٠ (ب) و ٢٨ و ٣٠ و ٨١ و ٩٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

## المرفق

البيان الذي أدلى به رئيس وزراء جمهورية بلغاريا  
بشأن سياسة بلغاريا الخارجية ومستقبل منطقة  
البلقان، في اجتماع مع أعضاء السلك الدبلوماسي  
في صوفيا في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦

لعل معظمكم يتذكر أننا اجتمعنا لسنة خلت، في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥، في هذه القاعة نفسها كي أحيطكم علما بنوايا حكومة اليسار الديمقراطي المنتخبة حديثا في مجال السياسة الخارجية.

وإذا أجرينا تحليلا موضوعيا للفترة قيد الاستعراض تبين لنا أن الحكومة سعت على الدوام، في مجال السياسة الخارجية بل وفي سائر المجالات، إلى تحقيق الأهداف التي أعلنتها آنذاك وهي: التوجه الأوروبي، والاستقرار الإقليمي، والأمن والتعاون الإقليميين.

وتفترض هذه المبادئ التوجيهية تحقيق توازن أفضل بين الاتجاهات المختلفة وما يناظر ذلك من تنشيط لبعضها إلى جانب الاستمرارية المطلوبة في السياسة الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، وجب الارتقاء بنشاط سياسة البلد الخارجية.

وتوجد الاستمرارية في جميع المجالات التي نشطت فيها سياستنا الخارجية في السنوات الأخيرة. ويصدق هذا على تعزيز العلاقات مع الشركاء الجدد مثل الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من بلدان الشرق الأقصى. كما بذلنا جهودا لتوثيق العلاقات مع شركائنا التقليديين مثل الاتحاد الروسي وغيره من بلدان رابطة الدول المستقلة، وبلدان أوروبا الوسطى، وعدد من دول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية أيضا. وعموما، أحرزت تقريبا الأهداف التي حددت، ألا وهي الاستمرارية والتوازن والتعزيز.

وكان من المهم بصورة خاصة أن نقدم على خطوة أساسية في أحد المسارات الرئيسية الثلاثة لسياستنا الخارجية، وهو المسار الأوروبي. ففي اجتماع المجلس الأوروبي الذي عقد في مدريد في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، قدمت الحكومة رسميا طلب بلغاريا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. والجدير بالملاحظة أن الاجتماع الثاني لمجلس رابطة بلغاريا والاتحاد الأوروبي الذي عقد قبل أسبوع أعرب عن التقدير الشديد لما أنجزته الحكومة والبلد حتى الآن فيما يتعلق بالقضايا الأوروبية. وما الرسالة الأخيرة

الواردة من الرئاسة الإيطالية التي تفيد أن طلب انضمام بلغاريا قد أحيل رسميا لها سوى اعتراف آخر بهذه الإنجازات.

وبطبيعة الحال، يتداخل المسار الأوروبي للسياسة البلغارية مع كثير من القضايا والمشاكل التي يواجهها البلد يوميا في المنطقة التي نعيش فيها.

ويصل بي ذلك إلى الحديث عن مشاكل تحقيق الاستقرار الإقليمي. ففي العام الماضي، التزمت بلغاريا بثبات الخط الذي سارت عليه طوال مدة الصراع الجاري غرب حدودها. وتجلّى هذا الخط في الثبات على موقف ضبط النفس وعدم التدخل والحيدة حيال أطراف الصراع، وانتهاج نهج مواز يسعى إلى إلغاء نظام الجزاءات الاقتصادية تدريجيا مع إحراز تقدم في تسوية الصراع بالوسائل السلمية.

ونالت هذه السياسة اعترافا واسع النطاق من المجتمع الدولي. واعتُرف بدور بلغاريا الإيجابي باعتبارها عنصرا من عناصر الاستقرار في المنطقة. وفي غضون ذلك، تعرض البلد، كما تعلمون، إلى خسائر فادحة نتيجة إنفاذ الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة. ولا ينبغي، في رأينا، التفاوض عن مسألة التغلب على آثار الجزاءات.

وأعربنا بطبيعة الحال، عن ترحيبنا بقرار بدء عملية السلام بمشاركة جميع أطراف الصراع. ولذلك لا نكتفي بالترحيب بالقرار بل نعرب كذلك عن استعدادنا لدعمه بكل شكل من الأشكال وفي جميع جوانبه في حدود إمكانياتنا.

ويفتح إبرام اتفاقات السلام آفاقا جديدة لبذل مزيد من الجهود من أجل الأمن والتعاون الإقليميين، وهي الأولوية الثالثة من أولويات سياسة الحكومة الخارجية.

وفي اعتقادنا، يواجه المجتمع الدولي ولا سيما بلدان المنطقة طائفتين من المهام في الفترة الراهنة التالية للصراع. تشمل الطائفة الأولى تنفيذ اتفاقات السلام الإطارية بشأن البوسنة والهرسك تنفيذا ناجحا؛ وأما الطائفة الثانية فتشمل الجوانب الأوسع المتعلقة بتهيئة مقتضيات الأمن الدائم والتعاون المكثف في المنطقة وتوفير الآليات اللازمة لذلك في المستقبل.

وفيما يتعلق بالطائفة الأولى، سبق لبلغاريا أن أكدت استعدادها للمساهمة قدر المستطاع في تنفيذ الجوانب العسكرية لعملية السلام. ونتوقع أن تحظى الشروط المحددة للمساهمة البلغارية في بعثة القوات المتعددة الجنسيات في البوسنة بالموافقة نتيجة لهذا الحوار.

كما أننا نتفق مع الرأي القاضى بأن تطبيق الأشكال العسكرية بمفردها وبمعزل عن الأشكال المدنية والإنسانية لا يمكن أن يضمن تحقيق سلام دائم في البوسنة والهرسك أو في المناطق المجاورة. ونحن نشاطر كارل بليت رأيه في أن تحسين حياة الناس وتطبيعها وحل المشاكل اليومية البسيطة والبدء الفعلي لعمليات إعادة الإعمار والإدماج إنما هي أمور تتسم بأهمية حاسمة.

ولذلك تحدونا اليوم قناعة أكبر ونحن نقدم مقترحاتنا لإشراك بلغاريا إشراكا نشطا في مختلف برامج الإعمار العاجلة والطويلة الأجل. ويشجعنا على ذلك الرد الإيجابي الأولي الذي تلقيناه من الاتحاد الأوروبي والهيكل الدولية الأخرى. غير أننا نرتقب الانتقال إلى التنفيذ العملي للنشط. ولدى بلغاريا الطاقات والقدرات والظروف اللازمة. وهناك القرب الجغرافي والمعرفة الجيدة بالمنطقة والظروف المواتية للعمل فيها. ولدينا عدد من المزايا التنافسية المحققة التي ينبغي استخدامها في برامج الإعمار في المنطقة.

وفيما يتعلق بالأمن والتنمية والتعاون بين بلدان المنطقة اليوم، نعتقد أن ثمة خمسة مسارات ممكنة للعمل هي:

- إقامة علاقات دائمة قائمة على حسن الجوار. إذ نعتقد أن على جميع بلدان البلقان أن تؤكد من جديد، وعلى نحو لا لبس فيه، مبادئ مثل حرمة الحدود والسلامة الإقليمية وعدم التدخل والتعاون القائم على حسن الجوار؛
- التعاون عبر الحدود. فالاعتراف بحرمة الحدود لا ينبغي أن يفترض أنها مغلقة إغلاقا محكما. ويشمل ذلك مجموعة واسعة من المسائل: النظم والإجراءات المتعلقة بجوازات السفر والجمارك؛ والتعاون في الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار والهجرة غير المشروعين، وما إلى ذلك؛
- تعجيل وتكثيف تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة على نحو يتماشى مع المعايير الأوروبية والشبكات الأوروبية الرئيسية التسع التي اتفق عليها وزراء نقل أوروبا في كريت عام ١٩٩٤. ويتسم تطوير الهياكل الأساسية بالأهمية من حيث أنه شرط مسبق لتحسين الاتصالات واجتذاب الاستثمارات الخاصة والعامة أيضا، وبطبيعة الحال من حيث أنه عامل من عوامل الاستقرار السياسي؛
- تعزيز التجارة والاستثمار؛ وإنشاء مناطق للتجارة الحرة؛ وتوفيق التشريعات مع المعايير والتوقعات الدولية؛ وجعل المنطقة جذابة وذات قدرة تنافسية من وجهة نظر المستثمرين وبالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم؛

- توفير حلول ثنائية ومتعددة الأطراف للقضايا القانونية والثقافية والاجتماعية باعتماد الصكوك القانونية والإجراءات الإدارية التي تيسر حرية الحركة من البلدان المستقبلية. وسيتاح حل التعقيدات الناشئة في العلاقات الإثنية بنجاح في هذا السياق.

ونحن ندرك أن المبادرات المحلية سيصعب عليها أن تشق سبيلها وتحقق النتائج ما لم تشرك العناصر الأساسية الخارجية بالمجتمع الدولي في ذلك بطريقة إيجابية.

ويتوقف إحراز التقدم في كل من هذه المجالات على بلدان المنطقة في المقام الأول. ومع مراعاة ذلك المفهوم، تود حكومة بلغاريا أن تقترح الأشكال التالية للإجراءات العملية.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتعاون في منطقة البلقان. ويشمل هذا الشكل من أشكال التعاون اليوم ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وتركيا ورومانيا وسلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا ويوغوسلافيا واليونان. وقد تعثرت عملية التعاون بين جميع بلدان البلقان من جراء الصراع في يوغوسلافيا السابقة ولكنه لم يؤد إلى وقفه أو القضاء عليه. وهل لي أن أذكر بأن الاجتماع الأخير لوزراء خارجية بلدان البلقان الذي عقد في تيرانا عام ١٩٩٠ اتخذ قرارا بعقد الاجتماع التالي في عاصمة بلغاريا، صوفيا. وتبدي بلغاريا استعدادها لاستضافة اجتماع وزراء خارجية البلقان. وقد يتضمن جدول الأعمال بذل جهود مشتركة لتعزيز اتفاقات السلام الإطارية في البوسنة وتغطية مسارات العمل المشترك الخمسة السالفة الذكر.

ويلي ذلك مسألة تطوير الهياكل الأساسية التي يمكن أن تنصب عليها جهود الأطراف المعنية. ويمكننا القول إن بلدانا كاملة في المنطقة، ولا سيما البلدان الجديدة منها، بعيدة كل البعد عن معايير الاتصالات الحديثة. ويجب ربط الهياكل الأساسية القائمة وتحديثها على نحو يتفق مع معايير شبكات الهياكل الأساسية الأوروبية واتجاهاتها.

لقد استضافت بلغاريا، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، حلقة دراسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن دور الهياكل الأساسية في منطقة البحر الأسود. وأبرزت أعمال الحلقة الدراسية ونتائجها الحاجة العملية إلى مركز تنسيق يجري فيه تبادل المعلومات وإقامة الاتصالات بشأن قضايا الهياكل الأساسية على الصعيد الإقليمي. ونعتقد أن صوفيا خليقة بأن تكون مركزا مناسباً في هذا الصدد. ونرى أنه سيتمكن التعاون في المستقبل بشأن هذه القضايا تعاونا نشطا بين بلدان منطقة التعاون لدول البحر الأسود ومبادرة أوروبا الوسطى.

وينبغي اتخاذ مبادرات أخرى في مجال التعاون الأوروبي على نحو يتجاوب بوضوح مع التطلعات الأوروبية وطموحات شعوب منطقة البلقان ومجتمعاتها.

إن البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو المنتسبة إليه مدعوة إلى تأدية دور نشط في هذا الصدد، وقد سبق لبلغاريا أن لمست مزايا هذا النوع من التعاون الأوروبي مع جارتها رومانيا واليونان. ومن الطبيعي السعي إلى توسيع هذه الدائرة بإجراء اتصالات منتظمة مع "الثلاثي" الآخر، سلوفاكيا والنمسا وهنغاريا، الذي شرع مؤخرا أيضا في هذا النوع من التعاون الثلاثي. وأعتقد أنه بوسع البلدان المذكورة الحفاظ على "قوس استقرار" على طول حدود المناطق التي كانت مضطربة حتى فترة قريبة. وسيتيح ذلك توطيد عملية التهدئة السلمية وإرساء الاستقرار وإعادة الإعمار والإدماج، فضلا عن استخدام نهر الدانوب كوسيلة لتوجيه حوافز التكامل.

وختاما، أود أن أبلغكم أنه أتيح لي يوم أمس عرض معظم هذه الأفكار في منتدى دافوس الذي أولى جدول أعماله منطقة البلقان اهتماما كبيرا هذه المرة. وأظن أن هذه الأفكار أثارت الاهتمام. وأقترح أن تحيطوا بحكوماتكم بها علما. فمن جهة، قد تكون ذات فائدة بغية تعزيز الاتصالات والتعاون مع شركائنا في أوروبا والعالم. ومن جهة أخرى، قد يستفاد منها فيما يتصل بالمبادرة المحددة التي اتخذتها الحكومة البلغارية والتي أود أن أعلنها اليوم رسميا، وهي اعتزام عقد اجتماع لوزراء خارجية بلدان البلقان في عام ١٩٩٦. ومن المفروض أن يتيح ذلك زخما للمسعيين الآخرين: مشاريع الهياكل الأساسية التي تلبي مصلحة مشتركة والتعاون بين بلدان مبادرة أوروبا الوسطى وبلدان منطقة التعاون لدول البحر الأسود.

وتدعو بلغاريا إلى وضع صيغة مشتركة ذات فعالية دائمة لتحقيق الاستقرار والأمن والتعاون على الصعيد الإقليمي. وإننا نؤمن بإمكانية تحقيق مستقبل جديد أفضل في منطقة البلقان باعتبارها جزءا من أوروبا القرن الحادي والعشرين. وبلغاريا مستعدة للعمل بلا كلل وفي حدود إمكانياتها لترجمة هذه السياسة إلى حقيقة واقعة.

— — — — —